الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/10/KNA/2

الجمعية العامة

Distr.: General
13 October 2010
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة العاشرة
جنيف، ٢٤ كانون الثاني/يناير – ٤ شباط/فبراير ٢٠١١

تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١

سانت كيتس ونيفيس

هذا التقرير هو تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، بما في ذلك الملاحظات والتعليقات المقدمة من الدولة المعنية، وفي غير ذلك من وثائق الأمم المتحدة الرسمية ذات الصلة. ولا يتضمن التقرير أي آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان باستثناء ما ورد منها في التقارير العامة الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وذُكرت بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وقد أُعدّ التقرير مع مراعاة دورية الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات. وفي حال عدم وجود معلومات حديثة، أُخذت في الاعتبار آخر التقارير والوثائق المتاحة إن كانت لا تزال صالحة. ولما كان هذا التقرير لا يجمع سوى المعلومات الواردة في الوثائق الأمم المتحدة الرسمية، فإن الافتقار إلى المعلومات أو إلى التركيز بشأن مسائل محددة قد يُعزى إلى عدم التصديق على معاهدة ما و/أو إلى المستوى المتدني للتفاعل أو التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – المعلومات الأساسية والإطار

ألف – نطاق الالتزامات الدولية[1]

المعاهدات العالمية لحقوق الإنسان[2]	*تاريخ التصديق أو الانضمام أو الخلافة*	*الإعلانات/التحفظات*	*الاعتراف بالاختصاصات المحددة لهيئات المعاهدات*
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦	لا توجد	شكاوى الأفراد (المادة ١٤): لا
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥	لا توجد	–
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦		إجراءات التحقيق (المادتان ٨ و٩): نعم
اتفاقية حقوق الطفل	٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠	لا توجد	–

المعاهدات التي ليست سانت كيتس ونيفيس طرفًا فيها: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[3]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري .

صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة	*التصديق أو الانضمام أو الخلافة*
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	لا
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	نعم
بروتوكول باليرمو[4]	نعم
اللاجئون وعديمو الجنسية[5]	نعم، بالنسبة لاتفاقية عام ١٩٥١ فقط
اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها[6]	نعم، باستثناء البروتوكول الإضافي الثالث
الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية[7]	نعم
اتفاقية اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) لمكافحة التمييز في مجال التعليم	لا

١- شجّعت لجنة حقوق الطفل، في عام ١٩٩٩، سانت كيتس ونيفيس على النظر في إمكانية الانضمام إلى الصكوك الدولية الأخرى الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان[8].

٢- وشجّعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سانت كيتس ونيفيس على الانضمام إلى بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بوضع اللاجئين، واتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية عام ١٩٦١ المتعلقة بالحد من حالات انعدام الجنسية[9].

باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٣- ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في عام ٢٠٠٧٠، في جملة أمور، أن وضع سانت كيتس ونيفيس، فيما يخص القانون الجنائي، يشبه من نواحٍ كثيرة أوضاع العديد من الدول الأعضاء في منظمة دول شرق البحر الكاريبي، حيث إن قانونها الجنائي قد عفا عليه الزمن، كما أن إجراء عملية هامة لمراجعة القانون الجنائي قد تأخر كثيراً. وتنعكس جوانب القصور التي تشوب ذلك القانون في كل من مضمونه وما ينص عليه من إجراءات ولا سيما فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي على الأطفال[١٠].

٤- وفي عام ٢٠٠٦، أفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن لجنة حقوق الطفل قد أعربت في عام ١٩٩٩ عن قلق بالغ إزاء تدني السن القانونية للمسؤولية الجنائية (٨ سنوات) ولأن المادة المتعلقة بمنع القسوة على الأحداث وحمايتهم، المنصوص عليها في قانون الأحداث، لا تكفل توفير حماية خاصة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و١٨ سنة[١١].

جيم - الإطار المؤسسي والبنية الأساسية لحقوق الإنسان

٥- حتى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لم تكن لدى سانت كيتس ونيفيس مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان معتمدة من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان[١٢].

دال - تدابير السياسة العامة

٦- في عام، ١٩٩٩ أوصت لجنة حقوق الطفل سانت كيتس ونيفيس بوضع نظام شامل لجمع البيانات يغطي جميع المجالات المشمولة بالاتفاقية وجميع الأطفال حتى سن الثامنة عشرة، مع التركيز تحديداً على الأطفال المستضعفين جداً، بمن فيهم الأطفال المعوقون، والأطفال الذين يعيشون في ظل الفقر، والأطفال الخاضعون لنظام قضاء الأحداث، والأطفال الذين يعيشون في أسر يقوم عليها أحد الوالدين، والأطفال المولودون خارج إطار الزوجية، والأطفال الذين تعرضوا للاعتداء الجنسي، والأطفال المودعون في مؤسسات[١٣].

٧- وأعربت اللجنة عن قلقها لأن سانت كيتس ونيفيس لم تضع بعد خطة عمل وطنية للأطفال، كما شجعت الدولة على النظر في تنفيذ خطة تشمل نهجاً يستند إلى حقوق الطفل لا نهجاً يقتصر على التركيز على رعاية الطفل[١٤].

ثانياً – تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أرض الواقع

ألف – التعاون مع آليات حقوق الإنسان

١– التعاون مع هيئات المعاهدات

هيئة المعاهدة[١٥]	*آخر تقرير قُدم ونُظر فيه*	*آخر ملاحظات ختامية*	*رد المتابعة*	*حالة الإبلاغ*
لجنة القضاء على التمييز العنصري				تأخر تقديم التقرير الأولي منذ عام ٢٠٠٧
اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	٢٠٠٢	حزيران/يونيه ٢٠٠٢	–	تأخر تقديم التقرير الخامس منذ عام ٢٠٠٢
لجنة حقوق الطفل	١٩٩٧	أيار/مايو ١٩٩٩	–	تأخر تقديم التقريرين الثاني والثالث منذ عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٢ على التوالي

٢– التعاون مع الإجراءات الخاصة

وُجهت دعوة دائمة	لا
آخر الزيارات أو التقارير المتعلقة بآخر البعثات	–
الزيارات الموافق عليها من حيث المبدأ	–
الزيارات التي طُلب إجراؤها ولم يوافق عليها بعد	–
التيسير/التعاون أثناء البعثات	–
متابعة الزيارات	–
الردود على رسائل الادعاء والنداءات العاجلة	أثناء الفترة قيد الاستعراض، لم ترسل أية رسالة.
الردود على الاستبيانات المتعلقة بمسائل مواضيعية	لم ترد سانت كيتس ونيفيس على أي استبيان من أصل ٢٣ استبياناً أرسلها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة[١٦].

باء – تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

١– المساواة وعدم التمييز

٨– في عام ٢٠٠٢، حثت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة سانت كيتس ونيفيس على زيادة بذل الجهود لتوعية المجتمع بالحاجة إلى تغيير المواقف النمطية والتمييزية المتعلقة بأدوار النساء والفتيات، بما في ذلك من خلال برامج موجهة نحو الأولاد والرجال ولا سيما لتعزيز فكرة تقاسم الأبوين للمسؤوليات[١٧].

٩– وأفادت اليونيسيف بأن نسبة الأسر المعيشية التي تعولها نساء في سانت كيتس ونيفيس بلغت ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٧[١٨]. وفي عام ٢٠٠٢، أعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها بصفة خاصة لأنه على الرغم من كون المرأة تتمتع بمستوى تعليم أعلى بالمقارنة مع الرجل، فإن ذلك لا يترجم إلى ترقيتها لتقلد مناصب عالية

في القطاعين العام والخاص و/أو إلى زيادة مرتباتها، حيث إن عمل المرأة لا يزال يتركز أساساً في القطاع غير الرسمي وفي وظائف بأجور أقل[١٩].

١٠- وفي عام ٢٠١٠، لاحظت لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات التابعة لمنظمة العمل الدولية أن المادة ١٥ من الدستور لا تغطي جميع أسس التمييز المحظورة المنصوص عليها في المادة ١(١)(أ) من اتفاقية مكافحة التمييز (في الاستخدام والمهنة) وأنها لا تنص، فيما يبدو، على الحماية من التمييز الذي يحدث أثناء العمل في القطاع الخاص، في حين أن قانون حماية العمل لا يتصدى إلا إلى التمييز المتعلق بإنهاء الخدمة وليس التمييز المتعلق بجميع جوانب الاستخدام والمهنة[٢٠].

٢- حق الفرد في الحياة والحرية والأمن الشخصي

١١- صّوتت سانت كيتس ونيفيس، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ضد قرارين للجمعية العامة يدعوان إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام[٢١].

١٢- ووفقاً لآخر بيانات متاحة صدرت عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بلغت نسبة القتل العمد في عام ٢٠٠٨ في سانت كيتس ونيفيس ٣٥,٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ من السكان[٢٢]. وفي التقرير المشترك الصادر في عام ٢٠٠٧ عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي، الذي استخدمت فيه الإحصاءات المتاحة في ذلك الوقت، لوحظ أن معدلات جرائم القتل في منطقة البحر الكاريبي - ٣٠ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص سنوياً - كانت أعلى مما هي عليه في أي منطقة أخرى في العالم وأنها ازدادت في السنوات الأخيرة[٢٣].

١٣- وفي عام ٢٠٠٩، أشار تقرير اليونيسيف إلى أن سانت كيتس ونيفيس تعاني من كونها محطة لدخول وخروج المخدرات، مما يسهم في انخراط المراهقين في أنشطة العصابات والاتجار بالمخدرات والأسلحة الصغيرة والخفيفة. وفي عام ٢٠٠٩ أيضاً، أشارت اليونيسيف إلى أن نسبة جرائم الأحداث ارتفعت في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٨ من ١,٢ في المائة إلى ١٧ في المائة من بين جميع الجرائم وأن هذه النسبة لا تزال ترتفع[٢٤].

١٤- وأشار التقرير المشترك الصادر في عام ٢٠٠٧ عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والبنك الدولي إلى أن معدلات الاغتصاب في سانت كيتس ونيفيس هي أعلى من المتوسط المرجح لـ ١٠٢ من البلدان التي ردت على الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالاتجاهات الإجرامية[٢٥].

١٥- وعلى الرغم من أن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة قد رحّبت بما اعتُمد من تشريعات وما نُفذ من برامج لمنع العنف ضد المرأة، فقد أعربت، في عام ٢٠٠٢، عن قلقها إزاء استمرار ارتفاع معدلات العنف، وبخاصة العنف المترلي؛ وتزايد حالات

الاعتداء الجنسي على الفتيات ولا سيما من جانب رجال أكبر سناً؛ وإزاء عزوف النساء عن تقديم شكاوى والإدلاء بشهادات ضد أزواجهن فيما يتعلق بالعنف المترلي، ذلك لأن ثمة قانوناً غير مدوّن فيما يخص الولاء الأسري يعتبر أن مثل هذا العنف مسألة خاصة[٢٦].

١٦- وفي عام ٢٠٠٩، أفادت اليونيسيف بأنه يتم سنوياً إبلاغ دوائر حماية الأطفال بما متوسطه ٢٠٠ حالة من حالات الاعتداء على الأطفال. وتشمل هذه الحالات إهمال الطفل (٦٢ في المائة) والاعتداء الجسدي على الطفل (٢٠ في المائة) والاعتداء الجنسي على الطفل (٨ في المائة) وقضايا تتعلق بالوصول إلى الأطفال (٥ في المائة)، وإعالة الأطفال (٤ في المائة) والتخلي عن الأطفال (١ في المائة)[٢٧]. وفي تقرير صادر عن اليونيسيف في عام ٢٠١٠ بشأن الاعتداء الجنسي على الأطفال، أشارت أفرقة المناقشة في سانت كيتس ونيفيس إلى أن أهم الاعتداءات على الأطفال هي تلك التي يرتكبها أزواج الأمهات أو معاشروهن[٢٨]؛ وأن النساء وبناهن غالباً ما يعتمدن مالياً على الرجال من أجل البقاء، سواء أكان الرجل هو شريك الأم أم أي شخص بالغ آخر[٢٩]. وقدمت اليونيسيف في عام ٢٠٠٧ معلومات عن الدعم المقدم إلى الحكومة لوضع بروتوكول يتعلق بمكافحة الاعتداء على الطفل[٣٠].

١٧- وفي عام ٢٠١٠، أشارت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى أن المادة ٤ من قانون مجلس المراقبة ورعاية الطفل لعام ١٩٩٤ لا تحظر استخدام الطفل أو تشغليه أو عرضه لأغراض البغاء، أو لإنتاج المواد أو العروض الإباحية، وطلبت إلى الحكومة بيان التدابير التي اتخذتها أو التي تعتزم اتخاذها لضمان مثل هذا الحظر[٣١]. وفي عام ٢٠٠٢، شجّعت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة سانت كيتس ونيفيس على أمور منها صياغة استراتيجية واسعة النطاق لمكافحة الاتجار والبغاء[٣٢].

١٨- وفي عام ١٩٩٩، أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء ارتفاع حالات إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية في صفوف الشباب وأوصت الحكومة باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحماية الأطفال من الاستخدام غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ومنع استخدام الأطفال في إنتاج هذه المواد والاتجار بها على نحو غير مشروع[٣٣].

١٩- ولا تزال لجنة حقوق الطفل تشعر بقلق بالغ لأن العقوبة البدنية لا تزال مستخدمة على نطاق واسع، وأوصت سانت كيتس ونيفيس باتخاذ جميع التدابير المناسبة لحظرها[٣٤].

٣- إقامة العدل وسيادة القانون

٢٠- أفادت اليونيسيف في عام ٢٠٠٩ بأن برامج تجنيب الأحداث نظام القضاء والسجون في سانت كيتس ونيفيس تنفذ بشكل غير رسمي، وأن الدولة تحتاج إلى توسيع نطاق هذه البرامج وتوفير القدرات المهنية اللازمة لها.[٣٥].

٢١- وفي عام ١٩٩٩، أعربت لجنة حقوق الطفل عن شعورها المستمر بالقلق لأن قانون العقوبة البدنية لعام ١٩٦٧ لا يزال يخول قضاة المحاكم الأمر "بجلد" الحدث المدان بارتكاب جريمة[٣٦].

٢٢- وفي عام ٢٠٠٩، لاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية، بالنظر إلى المادة ٦(٣)(أ) من الدستور، أن فرض العمل الجبري قد يكون مطلوباً بموجب "أمر صادر عن المحكمة" وطالبت الحكومة بتوضيح معنى ونطاق "الأمر الصادر عن المحكمة"[٣٧].

٤- الحق في الزواج وفي الحياة الأسرية

٢٣- أشار تقرير منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لعام ٢٠٠٧ إلى بيانات مستمدة من سجلات عنابر الولادة في مستشفيات الولادة لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ تبين أن معدلات الزواج تبلغ ٢٠ في المائة في سانت كيتس و٣٥ في المائة في نيفيس[٣٨]. وأوضحت اليونيسيف في عام ٢٠٠٩ أن من خصائص المنطقة ارتفاع نسب الآباء غير المقيمين مع أسرهم وأن بيانات مستمدة من التسعينات تبين أن نسبة الأسر التي يعيش فيها الأب مع أفراد أسرته في سانت كيتس تبلغ ٢٩ في المائة[٣٩]. وفي عام ١٩٩٩، لاحظت لجنة حقوق الطفل ارتفاع عدد الأسر "الوحيدة الوالد" وأثر ذلك على الأطفال، وأوصت سانت كيتس ونيفيس بإجراء دراسة عن الآثار(المالية والنفسية) "للعلاقات المتقطعة" على الأطفال[٤٠]. وفي عام ٢٠٠٢، حثت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة سانت كيتس ونيفيس على اتخاذ تدابير تشريعية مناسبة لتيسير حصول المرأة على إعانات الطفل وعلى المساعدة القانونية[٤١]. وفي عام ١٩٩٩، أوصت لجنة حقوق الطفل ببذل جهود لضمان استرداد مبالغ نفقة الطفل من الوالدين الذين يهاجرون[٤٢].

٢٤- وعلى الرغم من أن لجنة حقوق الطفل لاحظت انخفاض العدد الإجمالي للأطفال المحرومين من بيئة أسرية، فقد أوصت سانت كيتس ونيفيس في عام ١٩٩٩ بإجراء دراسة لتقييم حالة الذكور من الأطفال داخل البيئة الأسرية واحتمال إيداعهم في مؤسسات الرعاية البديلة و/أو الكفالة[٤٣].

٥- حرية تكوين الجمعيات والحق في المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٢٥- أشارت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٠، إلى أن ممارسة السلطات العامة لحقها التقديري في إجراء عمليات تفتيش والمطالبة بتقديم معلومات في أي وقت من الأوقات هي ممارسة تنطوي على خطر التدخل في الإدارة الداخلية لنقابات العمال، وطلبت من الحكومة اتخاذ التدابير اللازمة لتعديل المادة ٣٣(٢) من قانون نقابات العمال[٤٤].

٢٦- وفي عام ٢٠٠٢، حثّت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة سانت كيتس ونيفيس على اتخاذ تدابير خاصة مؤقتة لتحسين وصول المرأة إلى عملية صنع القرار، وكذلك على اعتماد برامج لتغيير طبيعة الخطاب السياسي في الحملات السياسية لتحقيق قدر أكبر من

إشراك المرأة في تلك الحملات[٤٥]. وأشار مصدر من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ إلى أن النسبة المئوية للمقاعد التي تحتلها المرأة في البرلمان الوطني بلغت ٦,٧ في المائة في عام ٢٠١٠[٤٦].

٢٧- وفي عام ٢٠٠٩، أفادت اليونيسيف بأنه لا يتم الترويج على نطاق واسع في سانت كيتس ونيفيس لإشراك الأطفال والمراهقين بشكل عام في إدارة المدارس أو الاضطلاع بأدوار قيادية في الأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسية، وأنه لا يوجد سوى القليل جداً من الآليات الرسمية في هذا المجال[٤٧].

٦- الحق في العمل وفي التمتع بظروف عمل عادلة ومواتية

٢٨- في عام ٢٠١٠، أشارت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية إلى أن مشروع قانون المساواة في الأجور لا يعكس مبدأ المساواة في الأجور بين النساء والرجال عن العمل ذي القيمة المتساوية، وحثت الحكومة على ضمان أن يشمل التشريع إشارة صريحة إلى هذا المبدأ لكي تمتثل بالكامل لاتفاقية المساواة في الأجور (الاتفاقية رقم ١٠٠)[٤٨].

٧- الحق في الضمان الاجتماعي وفي التمتع بمستوى معيشي مناسب

٢٩- أشار تقرير منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لعام ٢٠٠٧ إلى الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠٠ التي تُقيّم مستوى الفقر في سانت كيتس ونيفيس والتي تشير إلى أن النساء يشكلن ما نسبته ٥٦ في المائة من مجموع الفقراء في سانت كيتس وأن نسبة الفقراء العاملين غير الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي تبلغ ٥٧ في المائة . أما في نيفيس، فإن النساء يشكلن نسبة ٢٦ في المائة من مجموع الفقراء وأن نسبة الفقراء العاملين غير الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي تبلغ ٣٧ في المائة[٤٩]. وأشارت اليونيسيف في عام ٢٠٠٩ إلى أن اللامساواة الاجتماعية عبر الأجيال تؤثر بقوة على حقوق الطفل. فمستوى الفقر لدى أطفال الجزيرة هو أعلى مستوى في منظمة دول شرق الكاريبي، حيث تبلغ نسبة الأطفال الفقراء دون سن الخامسة عشرة ٤٦,٢ في المائة والأطفال دون الرابعة والعشرين ٦٦,٣ في المائة[٥٠].

٣٠- وفي عام ٢٠٠٩، أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن معدل الهجرة من سانت كيتس ونيفيس هو ٤٤,٣ في المائة وأن التحويلات المالية من المهاجرين بلغت ٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧، وأن معدل التحويلات المالية من المهاجرين بلغ ٧٣٩ دولاراً للشخص الواحد[٥١].

٣١- وأفاد تقرير منظمة الصحة للبلدان الأمريكية لعام ٢٠٠٧ بأن خصائص الحالة الوبائية في هذا البلد يطغى عليها انتشار الأمراض المزمنة غير المعدية، حيث تشكل أمراض السكري وارتفاع ضغط الدم ومرض القلب والأورام الخبيثة تحدياً أمام تنظيم وتمويل الخدمات[٥٢]. كما أن انتشار البدانة في صفوف المراهقين هو مصدر قلق بالغ[٥٣].

٣٢- وأعربت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها إزاء ارتفاع معدلات الحمل في صفوف المراهقات[٥٤]، وأفادت اليونيسيف بأن نسبة المواليد الأحياء لأمهات مراهقات بلغت ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٥[٥٥]. وحثت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الدولة على تكثيف حملات التوعية والتثقيف الجنسي الراميين إلى تشجيع اتباع سلوك جنسي مسؤول وذلك في المدارس وفي المجتمع بشكل عام بغية منع حالات الحمل. وأوصت اللجنة بإشراك الرجال في تصميم وتنفيذ جميع استراتيجيات وسياسات وبرامج تنظيم الأسرة[٥٦].

٣٣- وفي عام ٢٠٠٩، أفادت اليونيسيف بأن الافتقار لدراسة تركز على السكان لتحديد عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، قد حال دون الحصول على تقديرات دقيقة للإصابة بالفيروس في صفوف الشباب، وأن الحاجة ماسة إلى وضع برامج لتثقيف المراهقين بشأن الوقاية بهذا الفيروس. كما أفادت اليونيسيف بأن دراسة أجريت في عام ٢٠٠٨ أظهرت أن نسبة لا تتجاوز ٢١,١ في المائة من المراهقين الناشطين جنسياً يستخدمون الرفالات في كل مرة يمارسون فيها الجنس وأن معظم المراهقين يقولون إنهم يشعرون بالحرج فيما يتعلق بشراء الرفالات من المخازن[٥٧].

٣٤- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء انعدام الحماية القانونية، وعدم توفر المرافق والخدمات الملائمة للأطفال ذوي الإعاقة، وإزاء عدم كفاية الجهود المبذولة لتيسير إدماج هؤلاء الأطفال في النظام التعليمي وفي المجتمع بوجه عام[٥٨].

٨- الحق في التعليم

٣٥- في عام ٢٠١٠، لاحظت لجنة الخبراء التابعة لمنظمة العمل الدولية أن قانون التعليم لعام ١٩٧٥ ينص على التعليم الأساسي المجاني لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ أعوام و١٦ عاماً، وذكّرت بالملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل في عام ١٩٩٩ بشأن ارتفاع نسبة تسرب الذكور في الصفوف العليا من مرحلة التعليم الابتدائي، وتدني قدرة الذكور على القراءة في مرحلة التعليم الابتدائي، وارتفاع معدلات التغيب. وذكرت لجنة الخبراء أن القوانين والأنظمة التي تجعل الالتحاق بالمدارس أمراً إلزامياً لجميع الأطفال تسهم بدرجة كبيرة في القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وطلبت من الحكومة تقديم معلومات عن التدابير الفعالة والمحددة زمنياً لهذا الغرض[٥٩]. وفي عام ١٩٩٩، أوصت لجنة حقوق الطفل سانت كيتس ونيفيس بمراجعة برنامجها التعليمي بهدف تحسين نوعيته وصلته بالاحتياجات وضمان تعليم الطلاب مهارات تجمع بين القدرات الأكاديمية والمهارات الحياتية؛ والسعي لتنفيذ تدابير إضافية لتشجيع الأطفال، ولا سيما الذكور، على البقاء في المدارس ولا سيما خلال فترة التعليم الإلزامي[٦٠].

٣٦- وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لأن السياسة التي تسمح للأمهات المراهقات بالرجوع إلى النظام التعليمي لم تنفذ بشكل متساوٍ في كلتا الجزيرتين[٦١].

٩- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

٣٧- أفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٩، بأن هناك ٥٠٠ ٤ مهاجر، أي ما يمثل نسبة ٩,٢ في المائة من مجموع سكان البلد[٦٢]. وشجّعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحكومة على تعزيز الحوار والتشاور معها فيما يتعلق بالتدفقات المختلطة للمهاجرين التي تواجهها البلاد، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات تتعلق بالمهاجرين الذين لا يملكون وثائق والذين يتم الكشف عن وجودهم على أراضيها[٦٣].

٣٨- وأشارت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن البلد لم يصدر أي تشريعٍ تنفيذي أو لوائح إدارية بشأن أوضاع ملتمسي اللجوء أو اللاجئين، كما أنه لم يضع إجراءً وطنياً لالتماس اللجوء. وإلى جانب وضع نظام لالتماس اللجوء قابل للتطبيق، اقترحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشجيع سانت كيتس ونيفيس على ضمان حماية الأشخاص عديمي الجنسية وفقاً للمعايير الدولية[٦٤].

١٠- الحق في التنمية

٣٩- أشار تقرير صادر عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في عام ٢٠٠٧ إلى أن مصانع السكر كانت من الناحية التاريخية أهم مصدر للنشاط الاقتصادي (لا سيما في سانت كيتس). وقد أغلقت هذه المصانع في عام ٢٠٠٥ بعد ثلاثة قرون من العمل، مما ترك قرابة ١ ٥٠٠ شخص دون عمل وأدى إلى تزايد الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية الحكومية[٦٥]. وفي عام ٢٠١٠، أفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأن سانت كيتس ونيفيس قد وضعت استراتيجية للتكيف، يتمثل أهم مقاصدها في التحول من إنتاج السكر إلى التنويع الاقتصادي وضمان أن لا يكون التحول الاجتماعي مجهداً للسكان. وقد وضعت استراتيجية التكيف هذه بالاستناد إلى دعائم السياحة والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والخدمات المالية[٦٦].

٤٠- وفي عام ٢٠٠٩، أكدت اليونيسيف أن سانت كيتس ونيفيس شديدة التعرض للصدمات الخارجية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وأنها تعاني من ارتفاع في العجز العام الذي يحدّ من قدرة هذا البلد على الاستجابة للاحتياجات المتعلقة بالاستثمار الاجتماعي[٦٧]. وفي عام ٢٠١٠، أفادت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأنه ليس لدى سانت كيتس ونيفيس استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة[٦٨].

ثالثاً – المنجزات وأفضل الممارسات والتحديات والقيود

٤١- أعربت لجنة حقوق الطفل على تقديرها لمبادرات الدولة الطرف فيما يتعلق بالبيئة الدراسية. ورحبت بإنشاء برنامج للتغذية في المدارس للأطفال المسجلين في المرحلة الابتدائية؛ وتوفير الزي المدرسي للأطفال الذين يعجز آباؤهم عن شرائه؛ والجهود المبذولة لضمان تسجيل ١٠٠ في المائة من التلاميذ في المرحلة الثانوية؛ والسياسة التي تسمح بعودة الأمهات المراهقات إلى النظام المدرسي العادي[٦٩].

٤٢- ولاحظت لجنة حقوق الطفل الجهود التي تبذلها الدولة في مجال توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية؛ ولا سيما، تحصين ١٠٠ في المائة من الأطفال، فضلاً عن الانخفاض النسبي لمعدلات سوء التغذية ووفيات الرضع والأمهات؛ وبدء تنفيذ برامج لتوفير الرعاية الطبية وعلاج الأسنان مجاناً لجميع الأطفال في سن الدراسة (حتى ١٦ سنة)[٧٠].

٤٣- وفي عام ٢٠٠٢، لاحظت للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أن من أهم العقبات أمام التنفيذ الكامل للاتفاقية ما يتمثل في الأعاصير التي دمّرت في عام ١٩٩٨ ما نسبته ٨٥ في المائة من مجموع المساكن[٧١]. وفي عام ٢٠٠٩، أفادت اليونيسيف بأن آخر إعصارين، وهما أومار (٢٠٠٨) ودين (٢٠٠٧) أديا إلى انتشار الفيضانات ولا سيما في المناطق الساحلية وأثرا على السكان الذين يعيشون فيها[٧٢].

٤٤- وفي عام ١٩٩٩، لاحظت لجنة حقوق الطفل أن محدودية توفر الموارد البشرية الماهرة، مقترنةً بارتفاع معدلات الهجرة، قد أثرت تأثيراً سلبياً على التنفيذ الكامل للاتفاقية[٧٣]. وفي عام ٢٠٠٥، أشارت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن سانت كيتس ونيفيس هي أحد بلدان البحر الكاريبي التي تعاني من فقدان عدد كبير من المهنيين في قطاعي الصحة والتعليم[٧٤].

رابعاً – الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

لا ينطبق

خامساً – بناء القدرات والمساعدة التقنية

٤٥- أبدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استعدادها لتقديم المساعدة التقنية لصياغة تشريع وطني بشأن اللاجئين وتوفير خدمات التدريب وبناء القدرات[٧٥].

Notes

[1] Unless indicated otherwise, the status of ratifications of instruments listed in the table may be found in *Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General: Status as at at1 April 2009* (ST/LEG/SER.E/26), supplemented by the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, http://treaties.un.org/.

[2] The following abbreviations have been used for this document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CRPD	Optional Protocol to the Convention on the Rights of Persons with Disabilities
CED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

[3] Adopted by the General Assembly in its resolution 63/117 of 10 December 2008. Article 17, paragraph 1, of OP-ICESCR states that "The present Protocol is open for signature by any State that has signed, ratified or acceded to the Covenant".

[4] Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.

[5] 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, 1954 Convention relating to the status of Stateless Persons and 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.

[6] Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field (First Convention); Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea (Second Convention); Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (Third Convention); Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Convention); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). For the official status of ratifications, see Federal Department of Foreign Affairs of Switzerland, at www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html.

[7] International Labour Organization Convention No. 29 concerning Forced or Compulsory Labour; Convention No. 105 concerning the Abolition of Forced Labour, Convention No. 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organise; Convention No. 98 concerning the Application of the Principles of the Right to Organise and to Bargain Collectively; Convention No. 100 concerning Equal Remuneration for Men and Women Workers for Work of Equal Value; Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Convention No. 138 concerning Minimum Age for Admission to Employment; Convention No. 182 concerning the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour.

[8] Concluding observations of the Committee on the Rights of the Child (CRC/C/15/Add.104), para. 9.
[9] UNHCR submission to UPR on St. Kitts and Nevis, p. 3.
[10] United Nations Children's Fund (UNICEF), *The Status of Child Protection in St. Kitts/Nevis, the Need for a National Reporting Protocol*, Barbados, 2007, p. 12. Available from http://www.unicef.org/barbados/cao_unicefeco_child_protection_Skn.pdf.
[11] Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), *Gender dialogue*, issue No. 18 (September 2006), p. 5. Available from http://www.eclac.org/portofspain/noticias/paginas/0/11850/GenderDialogueSeptember2006.pdf.
[12] For the list of national human rights institutions with accreditation status granted by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC), see A/HRC/13/45, annex I.
[13] CRC/C/15/Add.104, para. 11.
[14] Ibid., para. 10.
[15] The following abbreviations have been used for this document:

CERD	Committee on the Elimination of Racial Discrimination
CEDAW	Committee on the Elimination of Discrimination against Women
CRC	Committee on the Rights of the Child

[16] The questionnaires referred to are those reflected in an official report by a special procedure mandate holder issued between 1 January 2006 and 30 June 2010. Responses counted for the purposes of this section are those received within the relevant deadlines, and referred to in the following documents: (a) E/CN.4/2006/62, para. 24, and E/CN.4/2006/67, para. 22; (b) A/HRC/4/23, para. 14; (c) A/HRC/4/24, para. 9; (d) A/HRC/4/29, para. 47; (e) A/HRC/4/31, para. 24; (f) A/HRC/4/35/Add.3, para. 7; (g) A/HRC/6/15, para. 7; (h) A/HRC/7/6, annex; (i) A/HRC/7/8, para. 35; (j) A/HRC/8/10, para. 120, footnote 48; (k) A/62/301, paras. 27, 32, 38, 44 and 51; (l) A/HRC/10/16 and Corr.1, footnote 29; (m) A/HRC/11/6, annex; (n) A/HRC/11/8, para. 56; (o) A/HRC/11/9, para. 8, footnote 1; (p) A/HRC/12/21, para. 2, footnote 1; (q) A/HRC/12/23, para. 12; (r) A/HRC/12/31, para. 1, footnote 2; (s) A/HRC/13/22/Add.4; (t) A/HRC/13/30, para. 49; (u) A/HRC/13/42, annex I; (v) A/HRC/14/25, para. 6, footnote 1; (w) A/HRC/14/31, para. 5, footnote 2.
[17] Concluding observations of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW) (A/57/38 (Part II)), para. 104.
[18] UNICEF, *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda* (Barbados, 2009), p. 31. Available from http://www.unicef.org/barbados/Child_Rights_-_The_Unfinished_Agenda.pdf.
[19] A/57/38 (Part II), para. 99.
[20] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning Discrimination (Employment and Occupation) Convention, 1951 (No. 111), 2010, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092010KNA111, second paragraph.
[21] General Assembly resolutions 62/149 and 63/168; see http://www.un.org/News/Press/docs/2007/ga10678.doc.htm and http://www.un.org/News/Press/docs/2008/gashc3939.doc.htm.
[22] United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), "Homicide Statistics, Criminal Justice and Public Health Sources – Trends (2003-2008)", Intentional homicide rate per 100,000 population. Available from http://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/Crime-statistics/Pivot_by_Country.20100201.xls.
[23] UNODC and the Latin America and the Caribbean Region of the World Bank, *Crime, Violence and Development: Trends, Costs and Policy Options in the Caribbean*, report No. 37820 (March 2007), executive summary, p. iii. Available from http://siteresources.worldbank.org/INTLACREGTOPGENDER/Resources/Crimeandviolenceinthecaribbeanfullreport.pdf.
[24] *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda*, p. 32.
[25] *Crime, Violence and Development: Trends, Costs and Policy Options in the Caribbean*, p. 12 and executive summary, p. iv.
[26] A/57/38 (Part II), para. 105.
[27] *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda*, p. 32.
[28] UNICEF, *Child Sexual Abuse in the Eastern Caribbean* (UNICEF and University of Huddersfield, Barbados, 2010), p. 15. Available from http://www.unicef.org/barbados/Child_Sexual_Abuse_Publication.pdf.
[29] Ibid., p. 17.

[30] *The Status of Child Protection in St. Kitts/Nevis, the Need for a National Reporting Protocol*, p. 1.
[31] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182), 2010, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092010KNA182, third paragraph.
[32] A/57/38 (Part II), para. 112.
[33] CRC/C/15/Add.104, para. 30.
[34] Ibid., para. 20.
[35] *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda*, p. 32.
[36] CRC/C/15/Add.104, para. 32.
[37] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning Forced Labour Convention, 1930 (No. 29), 2009, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092009KNA029, fifth paragraph.
[38] Pan American Health Organization, *Health in the Americas, 2007, Volume II – Countries: Saint Kitts and Nevis*, p. 613. Available from http://www.paho.org/hia/archivosvol2/paisesing/Saint%20Kitts%20and%20Nevis%20English.pdf.
[39] UNICEF, *Children and Families in Transition: Young Parents and Caretakers in the Eastern Caribbean* (Barbados, 2009), p. 9. Available from http://www.unicef.org/barbados/Children_and_Families_in_Transition_update.pdf.
[40] CRC/C/15/Add.104, para. 21.
[41] A/57/38 (Part II), para. 110.
[42] CRC/C/15/Add.104, para. 22.
[43] Ibid., para. 23.
[44] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organise Convention, 1948 (No. 87), 2010, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092010KNA087, second paragraph.
[45] A/57/38 (Part II), para. 96.
[46] United Nations Statistical Division coordinated data and analyses. Available from mdgs.un.org/unsd/mdg.
[47] *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda*, p. 33.
[48] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning Equal Remuneration Convention, 1951 (No. 100), 2010, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092010KNA100, first paragraph.
[49] *Health in the Americas, 2007, Volume II – Countries, Saint Kitts and Nevis*, p. 610.
[50] *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda*, p. 32.
[51] United Nations Development Programme (UNDP), "Human Development Report 2009 – Country Fact Sheets - St. Kitts and Nevis". Available from http://hdrstats.undp.org/en/countries/country_fact_sheets/cty_fs_KNA.html.
[52] *Health in the Americas, 2007, Volume II – Countries, Saint Kitts and Nevis*, p. 610.
[53] Ibid., p. 613.
[54] A/57/38, part II, para. 101.
[55] *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda*, p. 31.
[56] A/57/38 (Part II), para. 102.
[57] *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda*, p. 33.
[58] CRC/C/15/Add.104, para. 27.
[59] ILO Committee of Experts on the Application of Conventions and Recommendations, Individual Direct Request concerning Worst Forms of Child Labour Convention, 1999 (No. 182), 2010, Geneva, doc. No. (ILOLEX) 092010KNA182, tenth paragraph.
[60] CRC/C/15/Add.104, para. 28.
[61] Ibid., para. 28.
[62] "Human Development Report 2009 – Country Fact Sheets - St. Kitts and Nevis".
[63] UNHCR submission to the UPR on St. Kitts and Nevis, p. 3.
[64] Ibid., pp. 2–3.
[65] *Health in the Americas, 2007, Volume II – Countries, Saint Kitts and Nevis*, p. 609.
[66] ECLAC, *Caribbean Regional Report for the Five-Year Review of the Mauritius Strategy for the further Implementation of the Barbados Programme of Action for the Sustainable Development of Small Island Developing States (MSI+5)* (May 2010), doc. LC/CAR/L.258, p. 52. Available from http://www.sidsnet.org/msi_5/docs/regional/caribbean/Caribbean_Regional_Synthesis-MSI5-Final.pdf.

[67] *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda*, pp. 32.
[68] *Caribbean Regional Report for the Five-Year Review of the Mauritius Strategy*, p. 52.
[69] CRC/C/15/Add.104, para. 4.
[70] Ibid., para. 5.
[71] A/57/38 (Part II), para. 92.
[72] *Children in Barbados and the Eastern Caribbean: Child Rights – the Unfinished Agenda*, pp. 33.
[73] CRC/C/15/Add.104, para. 7.
[74] ECLAC, *Migration in the Caribbean What do we know?*, (Port of Spain, Trinidad and Tobago, January 2006), Doc UN/POP/EGM-MIG/2005/09, p. 15. Available from http://www.un.org/esa/population/meetings/IttMigLAC/P09_ECLAC(Port%20of%20Spain).pdf.
[75] UNHCR submission to UPR on St. Kitts and Nevis, p. 3.